مشكلات المجتمع الحضري

د/هاشمي بريقل، جامعة ابن خلدون تيارت

الملخص باللغة العربية:

التحضر من المواضيع التي شاع التداول فيها منذ القدم، فقد شهد العالم خلال القرن التاسع عشر نموا حضريا لم يسبق له مثيل، ذلك جراء الثورة الصناعية التي ظهرت في تلك الفترة في مختلف المدن التي هي في نهاية الأمر تلخيص لنضال الإنسان في مواجهة الطبيعة وما يتصل بها من إخفاق ونجاح.

والتحضر نوع من أنواع التغير في المجتمعات وفي أسلوب حياتها، كما أن انتقال السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، أو ما يعرف بالهجرة الداخلية ظاهرة ظلت ملازمة لنمو السكان العالم في العقود التاريخية، وهي احد العوامل الاجتماعية للنمو الحضري.

وتؤكد الشواهد التاريخية الواقعية أن المدن تمر بفترات طويلة تستغرقها بعملية التحول من مرحلة إلى أخرى، وذلك بنفس الوتيرة في الأسلوب الذي يتم به عملية الاستهلاك والإنتاج .

Abstract

Urbanization is one of the topics that has become commonplace since ancient times. During the nineteenth century, the world witnessed an unprecedented urban growth. This was due to the industrial revolution that emerged during that period in various cities, which is ultimately a summary of human struggle against nature and related issues. Of failure and success.

Urbanization is a type of change in societies and their way of life. The movement of people from rural to urban areas, or so-called internal migration, has been a phenomenon that has been associated with the growth of the world population in historical decades and is one of the social factors of urban growth.

Historical historical evidence confirms that cities are going through long periods of transition from phase to stage, at the same pace as the process of consumption and production

مقدمـة

كانت المدن ولا تزال عبر الزمن تمثل مهد الحضارات الإنسانية الأولى، حيث لعبت دورا كبيرا في تأدية وظائف عديدة ومتنوعة لجميع المجتمعات الإنسانية، ولقد تعرضت المدن إلى عدة تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية هامة كان لها تأثير على مسار الإنسانية في العالم، وهذا من جراء انتشار الصناعة وتطور وسائل الاتصالات والمواصلات، وقد انعكس ذلك على العالم المعاصر في ازدياد ظاهرة التحضر في العديد من مدنه، واحتوائها على أهم النشاطات والخدمات الاجتماعية المتنوعة، منذ ظهور حركة التحضر فيها، غير أن مدن العالم الثالث لم تحض بظهور مدينة كبرى يفوق تعدادها 2.5 مليون نسمة إلا في عام 1920، إلا أنه في عام 1960 بدأ ارتفاع عدد مدنها ليصل إلى 165 مدينة عام 1980[1]

ولم تعف دول العالم الثالث من حركة التحضر هذه، إلا أنَّها لم تتمكن من التحكم في نموها الحضري السريع، والذي يرجع سببه في المقام الأول إلى الهجرة الوافدة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، نتيجة للأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السيئة السائدة في ريف العالم الثالث.

للتحضر بعدا اجتماعيا هاما، يشتمل على الحراك والتوزيع السكاني والجغرافي وسلوك ومواقف للفرد الذي يعيش في الحضر ومدى ملائمتها للحياة الجمعية الحضرية ولتنظيمها ووظائفها، كما شهد العديد من المشكلات في البنى الاجتماعية و الاقتصادية، وزيادة معدلات تغيراتها الاجتماعية والتكنولوجية.

أولا: المداخل النظرية في دراسة المجتمع الحضري

إن المتصفح للتراث النظري الضخم، والكتابات الخاصة بالنظريات السوسيولوجية الحضرية في كتب علم الاجتماع الحضري، يجد أن جميع النظريات والتفسيرات النظرية للظواهر الحضرية تصب في خمسة اتجاهات نظرية أساسية هي(1):

ا- الاتجاه النفسي – الاجتماعي : يمثل هذا الاتجاه المدرسة الألمانية في علم الاجتماع، وتعرف من الناحية الزمنية بالمدرسة الكلاسيكية، كما تعرف بالاتجاه السلوكي أو الاتجاه التنظيمي .

ونقطة اهتمام أصحاب هذا المدرسة هو السلوك أو الفعل والعلاقات الاجتماعية والأشكال التنظيمية للحياة الحضرية، فلا نطلق على الفرد صفة الحضرية انطلاقا من مكان إقامته فحسب، ولكن المعيار الأساسي والذي على ضوئه نخصه بهذه السمة هو نمط السلوك، كالفعل العقلاني والابتعاد عن الاستجابة العاطفية نتيجة لتعقد الحياة الحضرية .

وتبرز معالم هذا الاتجاه في نظريات وأفكار كل من " **جورج زيمل - فرديناند تونيز – ماكس فيبر- شبنجلر**" الذين يرون أن السلوك الحضري ينتج من التعقيد النظامي غير المحدد للمدن الذي يتميز بكثافة الحجم، مما يدفع ساكني الحضر إلى التكيف مع أنماط معينة من السلوك والاستجابات لكي يتوافق مع الشخصية الحضرية، مثل سيطرة الروح العقلانية والعلاقات اللاشخصية والإحساس بالكم والوقت والاتجاه نحو الرشادة في التعامل ...و هكذا فان الطبيعة المعقدة لنمط الحياة الحضرية يطبع سلوك الساكن الحضري بمميزات خاصة وهذه السلوكيات ما تلبث أن تنعكس على المدينة في حد ذاتها (المؤسسات والتنظيمات ...) وذلك انطلاقا مما يحمله سكان المدن من تصور وأفكار وعقلانية ورشادة في حياتهم الخاصة وفي تعاملاتهم وهكذا فالعقلانية والمدينة شيئان متلازمان .

فالبنسبة لـ " **جورج زيمل** " الذي انطلق في عملية تحليله للمدينة على خصائص اجتماعية ليلقي الضوء على أهم صور التفاعل الاجتماعي المميز للحياة الإنسانية في البيئة الحضرية، وانتهى **زيمل** إلى أن ساكني الحضر بحاجة إلى مزيد من الدقة والتوقيت، ليتمكنوا من الوفاء بالتزامهم وسط هذه الشبكة المعقدة لوظائف الحضرية، من أهم نتائج هذا التعقيد تطوير اقتصاد السوق والتنظيمات البيروقراطية الكبرى وسيطرة روح العقلانية والعلاقات اللاشخصية، وهذا ينعكس بدوره على شخصية الحضري، و لكي يتوافق الحضري مع هذا التعقيد النظامي عليه أن يكون أكثر عقلانية وإحساسا بالكم والوقت أن "

المال " و " العقل " وليس " الروح " أو " القلب " يصبحان من أهم المقومات التي تضمن بقاء واستمرار وتوافق الشخصية الحضرية، الأمر الذي تصبح معه العلاقات بين الإنسان وأقرانه وبينه وبين البيئة عموما علاقات جزئية (2).

وهكذا فان المدينة تطبع عقلية أفرادها (شخصية أفرادها) التي بدورها تطبع المدينة بطابع خاص من خلال التنظيمات، و ذلك وفق ثلاث مستويات أساسية هي :

- المستوى المادي الهيكلي التخطيطي للمدينة الذي يلاحظ في المسكن أو الشارع أو الحي أو المدينة ككل .
- المستوى الاقتصادي القائم على الصناعة والتبادل، وعلاقات المصلحة والمنفعة والتعاقد .
- مستوى المؤسسات الرسمية التي تنظم الحياة في المدينة، مثل مؤسسات الضبط وحفظ الأمن والسهر على مصالح السكان .

II- الاتجاه الايكولوجي : تشير هذه التسمية في علم الاجتماع الحضري إلى الأعمال الضخمة لمدرسة **شيكاغو** التي انتهجت منحى خاص بها في تفسير الظواهر الحضرية، وهذا الاتجاه من تأسيس الرواد الثلاثة "**روبرت بارك – ايرنست برغس – ريدريك ماكينزي**"، وتأثرت هذه المدرسة بعدة تيارات فكرية مثل "الداروينية الاجتماعية، والاقتصاد الكلاسيكي واتجاه الايكولوجيا الطبيعية "، ولذلك نجد هذا الاتجاه يعتبر المدينة " مكانا طبيعيا" وأنها عبارة عن " بناء طبيعي " وذلك في تفسيره للعمليات الاجتماعية الحضرية وأنماط التفاعل الاجتماعي الحضري(3).

كما أن الأفكار الرئيسية لهذه المدرسة كانت تتمركز حول الأجوبة على سؤالين هما : ما هي القوى غير الاقتصادية التي تعمل على خلق ثقافة المدينة ؟ وما هي إمكانيات الاختيار الحر والتجديد في ثقافة المدينة(4)؟

يرجع الفضل إلى " **بارك** " في تحديد الإطار العام للنظرية حين اعتبر المدينة مكانا طبيعيا لإقامة الإنسان المتحضر، وهو يرى أن المدينة تيار طبيعي يخضع لقوانين خاصة به، ولأنها كذلك فانه من الصعب تجاوز هذه القوانين لإجراء أي تعديلات في بنائها الفيزيقي، أو نظامها الأخلاقي ، و على هذا الأساس فان المدينة تمثل وحدة على درجة عالية من التنظيم من حيث المكان انبثقت وفقا لقوانينها الخاصة، عند هذه المرحلة يأتي دور " **برغس** " فيما قدمه من تصور نظري للنمط الايكولوجي للمدينة، وتعرف هذه النظرية باسم نظرية الدوائر المركزية أو بالتصور الحلقي، والتي توصل إليها من خلال دراسته لمدينة **شيكاغو** مفادها انه ما لم يواجه نمو المدينة الأمريكية عوامل معوقة، فإنها تتخذ في هذا الشكل من النمو شكل خمس حلقات متحدة المركز، تمثل الحلقة الأولى منها منطقة الأعمال المركزية ، وفيها تدور أكثر نشاطات المدينة وتقع على أطرافها حلقة ثانية هي منطقة التحول والانتقال تتعرض وباستمرار للتغير نتيجة لاتساع ونمو الحلقة الأولى، كما تتميز بكثافتها السكانية العالية، ظهور التفكك الاجتماعي أما الحلقة الثالثة فتضم منطقة ساكني الطبقة العاملة، يليها منطقة الفيلات وفي النهاية تقع الحلقة الخامسة خارج حدود المدينة، حيث تشكل الضواحي والأطراف مناطق سكنية لذوي الدخل المرتفع(5).

وحسب الدكتور " **محمد بومخلوف** " توصلت هذه المدرسة وفقا لمدخلها النظري إلى صياغة مجموعة من القضايا(6).

- **المدينة مخبر اجتماعي** : يمكن أن يتم من خلالها رصد جميع التفاعلات والعمليات الاجتماعية .

- **الحي الطبيعي** : ويقصدون به تلك الأحياء السكنية التي تنمو طبيعيا وبصفة حرة دون تعميم مسبق، الأمر الذي يفسح المجال للحصول على بناء اجتماعي طبيعي للحي .

- **علاقات المصلحة** : فالناس يعيشون مع بعضهم البعض لا لأنهم متشابهون، بل لأن الواحد منهم ضروري للآخر .

- **التقسيم الاجتماعي للمجال الحضري** : فالسكان يتوزعون على أحياء المدينة وفق مدخولهم الاقتصادي كما يتوزع المتفرجون على قاعات السينما .

- **المدينة من إنتاج الطبيعة البشرية :** ففي المدينة تظهر وتبرز الطبيعة البشرية على حقيقتها، حيث تسود فيها المنافسة والفردية وعلاقات المنفعة والعقلانية واختفاء السلوك العاطفي والتقليدي .

يجمع العلماء والمتخصصون في علم الاجتماع الحضري أن هذه النظرية تجاهلت العوامل الثقافية في سبيل تبسيط مشكلة البحث، وبهذا المعنى فهي تسلب البيئة الإنسانية خصوصيتها وتجردها من كل معنى، فالمدينة هي بناء التفاعل وليست بناء الحجر والصلب والاسمنت والإسفلت، كما أن هذه النظرية تنطبق على مدينة **شيكاغو** والمدن الأمريكية، وبذلك تفتقد هذه النظرية إلى التعميم .

III- اتجاه الثقافة الحضرية : هو احد المداخل النظرية الذي يحاول بصفة خاصة تقديم صورة لنموذج المجتمع الحضري، وما يميزه من خصائص من خلال منظور ثقافي باعتبار الحضرية ناتجة عن الحياة في المدينة نظرا لما تتمتع به من سمات وخصائص اجتماعية تميزها عن الحياة الاجتماعية الريفية .

ويتفق علماء الاجتماع الحضري على أن هذا الاتجاه من تطوير **لويس ويرث** وهو من مدرسة **شيكاغو** وتتضمن مقالة **ويرث** الشهيرة - الحضرية كطريقة للحياة – الدعائم الأساسية لهذا الاتجاه .

IV- الاتجاه القيمي: تؤكد هذه المدرسة أهمية القيم الثقافية أو الاجتماعية كمتغير محوري عند دراسة أنماط استخدام الأرض والبنايات الحضرية الاجتماعية، وتدخل كتابات " **ماكس فيبر**" في إطار تراث هذه المدرسة، فقد اعتبر **فيبر** قيم الإنسان الاجتماعية والثقافية المتغير المفسر المستقل، على حين اعتبر البناء الاجتماعي متغيرا تابعا(7)، ولقد كتب بعض المؤلفين " **فون جرونبوم**" عام 1955 مقالا يؤيد هذا الاتجاه ويطبق أفكاره على المدن الإسلامية التقليدية التي تهيمن القيم الدينية على أنواع النشاط المختلفة في الحياة الحضرية، وقد توصل إلى ذلك حين استنتج من الصلاة التي تقام خمس مرات في اليوم وصيام شهر رمضان، نتائج تتصل بغلبة القيم والمعتقدات وتأثيرها في طابع الحياة الحضرية.

V- الاتجاه التكنولوجي : يقوم هذا الاتجاه بدراسة تأثير وسائل التكنولوجيا (من وسائل الاتصال والمواصلات...) على البناء الايكولوجي للمجتمع الحضري وعلى العلاقات الاجتماعية ودور التكنولوجيا في اختيار نوع المسكن ونوع الجيران، و هذا بفضل تطور الدراسات العمرانية .

ويعد " **ويليام أوجبرن** " و"**أموس هولي**" من رواد هذا الاتجاه، وقد حرصا على تأكيد دور وسائل النقل في التأثير على الأنماط المكانية والزمانية للمدن والمراكز الحضرية .

إن طبيعة سكان المدينة ومواقع إقامتهم وأعمالهم ، تعد في نظر **أوجبرن** نتاجا مباشرا لوظائف النقل المحلي، بل أن المدن ذاتها تعتبر من خلق وسائل النقل الخارجية والبعيدة المدى، كما أن تشتت سكان المراكز الحضرية، و إعادة التوزيع السكاني الذي تشهده هذه المواقع الحضرية وغير ذلك من عمليات ايكولوجية هي في نظر **هولي** استجابة مباشرة لما يشهده مجال النقل الداخلي والخارجي من اتساع ملحوظ في إمكانية الحركة وتسهيلاته(8).

لا احد يمكن أن ينظر ما للتكنولوجيا من آثار على طبيعة الحياة الحضرية من تجهيز للمباني وتقريب للاتصالات، وهذا ما يقلل من العزلة الاجتماعية ويؤثر على المركزية في المدن من عدمها، كما قد تزيد وسائل الاتصال من فرص التماسك الاجتماعي عن طريق كثافة الاتصال الذي توفره التكنولوجيا الحديثة، كما أنها في ميدان البناء وفرت فرصة ظهور الأسرة النووية في كنف العائلة الممتدة أي الاستمرار في نفس البناء الاجتماعي، من خلال التنقل مثلا إلى الضواحي على الأرض و البناء جماعة، و مع ذلك فان هذه المظاهر تبقى كفرضيات تحتاج إلى تحقيق امبريقي واسع .

ثانيا : مفهوم المجتمع الحضري

حظي المجتمع الحضري بتراث نظري هائل، زاد من تنوعه تعدد التخصصات والخلفيات كالتاريخ والجغرافيا والاقتصاد والسياسة وعلم الآثار، و كان اهتمام علماء الاجتماع بالمجتمع الحضري، مغايرا لنظرة العلوم الأخرى، ونظر علماء الاجتماع إلى المدينة على أنها شكل متميز من أشكال المجتمعات المحلية وأن طريقة الحياة فيها أيضا مميزة، فعكفوا على دراسة الثقافة الفريدة للمدينة .

وأجرى عدد كبير من البحوث في العشرينات و الثلاثينات من هذا القرن عن الاتجاهات الاجتماعية لسكان المدينة، قام بها علماء الاجتماع في مدرسة **شيكاغو** وخاصة **بارك، إرنست برغس، كليفورد شو، ألزوريت فاريس و لويس ويرث**(9).

والمجتمع الحضري هو مجتمع المدينة عند علماء الاجتماع، ويتميز هذا المجتمع بعدة سمات مثل التعقيد والتباين وتقسيم العمل وارتفاع مستوى التكنولوجيا وتباين السلوك والعلمانية وتقدم التنظيم الاجتماعي واللاتجانس وشدة الحراك الاجتماعي وكثافة السكان وكبر الحجم .

يوضح هذا التعريف خصائص المجتمع الحضري، أي خصائص الحياة الحضرية، حيث يبرز عدة سمات تتميز بها المدينة كبيئة يسكنها الحضر، وجاءهذا التعريف من منظور علماء الاجتماع الحضري الذين يركزون أثناء دراستهم للمدينة على أنها ظاهرة اجتماعية، واجتهدوا في إبراز خصائص هذه الحياة الاجتماعية.

كما جاء في المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية أيضا أن المجتمع الحضري نمط مثالي أو مجرد طوره **روبرت رادفيلد** كجزء من تصنيفه المجتمعي إلى حضري... شعبي، ويتميز المجتمع الحضري بعدد

السكان الكبير وباللاتجانس والاتصال الوثيق بالمجتمعات الأخرى من خلال التجارة وعملية الاتصال ... يسوده تقسيم العمل المعقد، و سيطرة الاهتمامات المتبادلة العلمانية على المقدسة، بالإضافة إلى غير ذلك فهو يتميز برغبة أعضائه في تنظيم السلوك على نحو عقلاني نحو أهداف محددة، و ذلك في مقابل الانقياد وراء مستويات السلوك ومعاييره التقليدية دون جدل، ومن ابرز خصائص المجتمع أن العلاقات غير الشخصية وتعاقدية وأن ضوابطه الاجتماعية من النوع الرسمي(10).

وواضع هذا التعريف هو الأنثربولوجي الأمريكي **روبرت رادفيلد** الذي انطلق في تعريفه للمجتمع الحضري من نموذج تصوري، من خلال دراسات ميدانية امبريقية لعدد من المجتمعات المحلية وهي أربعة مجتمعات محلية في شبه **جزيرة اليوكوتان بالمكسيك** ، وتوصل إلى عشرة متغيرات أساسية وهي(11):

إنه أقل- أو أكثر ارتباطا بالعالم الخارجي .

إنه أقل- أو أكثر تغايرا .

إنه أقل- أو أكثر تقسيما للعمل .

إنه أقل- أو أكثر تطويرا لاقتصاد السوق والمال .

إنه أقل- أو أكثر احتواءا على تخصصات مهنية أكثر علمانية .

إنه أقل- أو أكثر بعدا عن الاعتماد على الروابط والنظم القرابية .

إنه أقل- أو أكثر اعتمادا على مؤسسات ذات طابع غير شخصي للضبط .

إنه أقل- أو أكثر تمسكا بالعقيدة الكاثوليكية أو الأصل الهندي .

إنه أقل- أو أكثر بعدا عن التمسك بالعادات والأعراف التقليدية .

إنه أقل- أو أكثر تسامحا وتأكيدا للروح الفردية في الفعل أو الاختيار .

ويشير المجتمع الحضري إلى المجتمع الذي يتميز بالتعقيد وتقسيم العمل واللاتجانس واستخدام التكنولوجيا في الإنتاج والخدمات، وتمايز التنظيم الاجتماعي، وكبر حجم كثافة السكان والعلاقات الرسمية ووضوح الحراك الاجتماعي، و تعقد أساليب التفاعل الاجتماعي(12).

وعرف المجتمع الحضري هو " مجموعة من الأفراد تقطن في البيئة الحضرية (المدينة)، وتتسم بأسلوب حياة معين يتجاوب مع خصائص الحجم والكثافة واللاتجانس(13).

ومن السوسيولوجيين الذين انطلقوا من هذا التعريف " **لويس ويرث** " الذي وضح في مقالته " الحضرية كطريقة للحياة " تصوره عن المجتمع الحضري، ويرى **ويرث** أن الحجم والكثافة والتغاير أو اللاتجانس متغيرات أساسية أو خصائص مميزة للمجتمع الحضري، وينتج عن هذه المتغيرات خصائص مميزة للمجتمع الحضري، وانهيار الأسس التقليدية للتماسك الاجتماعي، وتحول العلاقات الاجتماعية إلى طابع لا شخصي، و تحول العلاقات الأولية إلى علاقات ثانوية، كما تحول الضبط الرسمي محل روابط التضامن إلى غير ذلك من الخصائص . وتبع كل من **جورج زيمل** و **دافيز** أسلوب **ويرث** في تصوره للحياة الحضرية .

وهناك من السوسيولوجيين في مجال علم الاجتماع الحضري من أخذ بهذا المعيار لتمييز المجتمع الحضري، إلا أن هذا التمييز يعاني من العديد من أوجه الضعف، حيث أن المحك السكاني يمكن أن يكون مفيدا في حالة دراسة سرعة التحضر في مناطق معنية إلا أنه لا يصلح للتطبيق في كل مكان وزمان، فقد توجد مناطق يتوفر سكانها على هذا الحجم و لا تتمتع بمواصفات الحضر، ولهذا يعد هذا المحك غير مفيد تماما من الناحية السوسيولوجية .

*** بعض المفاهيم المتعلقة بالمجتمع الحضري**

في إطار الحديث عن المجتمع الحضري استخدمت بعض المفاهيم والمصطلحات تمثل اشتقاقات لغوية من اللفظ الحضري، و ذلك مثل " التحضر " و " الحضرية "، وحري بنا أن نوضح ولو بصورة موجزة المعاني المرتبطة بهذه المصطلحات ومدلولاتها المختلفة، ومن هذه المصطلحات :

ا - التحضر

للتحضر معان كثيرة استخدمها علماء الاجتماع للإشارة إلى العمليات التي يتم من خلالها اكتساب النمط الحضري، كما استخدمه الآخرين للإشارة إلى الثقافة الحضرية.

ويشير المعنى العام للتحضر إلى "أنه ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن، وهو أساسا يعني تمركز السكان في المدن ويؤدي إلى تغيير اجتماعي وثقافي، و تدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية ." (14)

وفقا لهذا التعريف يشير التحضر إلى مختلف العمليات الاجتماعية الأساسية التي تصاحب عملية التحضر وتفرضها الحياة الاجتماعية الحضرية وهي :

- الحراك الجغرافي للسكان .
- التمركز السكاني في المدن .
- التكيف التدريجي للسكان مع شروط الحياة في المدينة .
- التحول في العلاقات الاجتماعية من العلاقات الأولية إلى العلاقات الثانوية .
- الاتجاه نحو الفردية .

والتحضر كما عرفه " **عبد المنعم شوقي** " هو العملية التي تتم به زيادة سكان المدن عن طريق تغير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية، أو عن طريق هجرة القرويين للمدن المقصودة، بما في ذلك التغيرات التي قد تحدث لطبائع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا للمعيشة في المدن (15).

هذا التعريف لا يختلف كثيرا عن المعنى العام للتحضر، حيث أشار صاحب التعريف إلى العمليات الأساسية المصاحبة للتحضر وهي :

- التحضر عملية تتم من خلالها زيادة عدد سكان المدن عن طريق الهجرة .
- التغير الذي يحدث لطبائع الناس وعاداتهم (عملية التكيف) .
- اكتساب الطابع الحضري .

ولكن يجب أن ننوه إلى أن عملية التكيف واكتساب الطابع المميز للحياة الحضرية، يتطلب وقتا طويلا و لا يحدث بصفة آلية بمجرد الانتقال إلى السكن في الحضر .

ويمكن أن نميز بين خمسة معاني للتحضر، وتتمثل في المعنى الجغرافي والديموغرافي والايكولوجي، والتنظيمي والسوسيولوجي، وسنعتمد في عرض هذه المعاني على كتابات " **محمد بومخلوف** "(16) :

1- المعنى الجغرافي : يشير التحضر في معناه الجغرافي إلى اتساع الرقعة الجغرافية الوطنية للتجمعات السكنية الحضرية، سواء بتوسع التجمعات الحضرية القائمة نحو محيطها الريفي أو بتحول القرى إلى تجمعات حضرية، بسبب ما يطرأ عليها من تحول اقتصادي أو إداري أو غير ذلك أو بظهور تجمعات حضرية جديدة تماما، كما في حالة المدن الجديدة والمدن الصناعية وأن التوزيع الجغرافي للمدن على الرقعة الجغرافية الوطنية له دلالة بالغة الأهمية وعلى أكثر من صعيد اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا، فهو مؤشر على الصحة الحضرية للمجتمع.

2- المعنى الديموغرافي : يشير إلى ازدياد عدد سكان التجمع السكاني الحضري إحصائيا نتيجة لعمليتين ديموغرافيتين أساسيتين هما: النمو السكاني الطبيعي والنمو السكاني الناتج عن الحركة الجغرافية للسكان من الريف إلى المدينة.

3- المعنى الايكولوجي : يشير هذا المعنى إلى جانب البيئة الناتجة عن عملية التحضر من ازدياد عدد البنايات وتجاورها وتوسع حجم المدينة، وارتفاع كثافتها وظهور الأحياء والمناطق ذات الأنشطة المتخصصة، ينتج عن كل ذلك بيئة اجتماعية خاصة، تتميز بعلاقات جوار خاصة وكثافة التفاعل الاجتماعي والاتصال المباشر وغير المباشر، ولذلك فان البيئة الحضرية قد تؤدي إلى تلاقح الأفكار وانتشارها وتبادل الخبرات وما يتولد عن كل ذلك ابتكار وإبداع فتتحول إلى بيئة إشعاع فكري وثقافي وحضاري، وذلك لان البيئة الحضرية بطبيعتها توفر فضاء واسعا للحرية والتفاعل، وتتميز بالتباين الشديد والمجهولية والميل نحو الفردية والنفعية في العلاقات الاجتماعية، وهكذا فان التحضر يؤدي إلى إنتاج بيئة ذات طبيعة خاصة.

4- المعنى التنظيمي : المدينة هي تنظيم اجتماعي كبير، تبرز فيه سيطرة الإنسان على المجال والنشاطات والعلاقات الإنسانية بوضوح، بفضل التنظيمات المختلفة التي تسهر على ضبط الحياة الجماعية وعلاقاتها في البيئة الحضرية بصورتها السابقة من اجل ضمان فعالية هذا التجمع البشري الكبير، و ابرز مظهر تنظيمي يصاحب التحضر يتمثل في نظام الضبط الاجتماعي الذي ينتقل من الاعتماد على الأعراف إلى الضبط القائم على القوانين، وهذا إلى جانب أن الفرد الحضري يصبح فردا تنظيميا ينتمي في ذات

الوقت إلى تنظيمات عديدة حتى تستقيم حياته في المدينة إلى درجة القول أن المدينة تتميز بتنظيماتها التي تنتظم في إطارها العلاقات والجهود والأعمال الفردية والجماعية لتلك الجموع البشرية التي تجوب أرجاءها، وهكذا فالتحضر تنظيم.

5- المعنى السوسيولوجي: يشير إلى تلك العمليات الاجتماعية التي تصاحب التحولات المجالية والديموغرافية والبيئية والتنظيمية التي تصيب التجمع السكاني الحضري، فالمسافات المكانية السائدة بين السكان في التجمع الحضري قربت أو بعدت، تترك آثارها واضحة على علاقات الأفراد والجماعات بعضهم ببعض، كما هو الشأن بالنسبة لكثافة الاتصال ودرجة التفاعل وحجم التجمع السكاني والانتماء التنظيمي القسري والطوعي، كل ذلك يحدث نمطا جديدا تماما من العلاقات والسلوكيات والتصورات والذهنيات ينتج عنه ما يسمى بثقافة المدينة أو الثقافة الحضرية التي لها قيمها ومعاييرها، يكتسبها – الفرد -المنتقل إلى المدينة أو ينشأ عليها المولود فيها، وهكذا فالتحضر يؤدي إلى حالة من الوجود الاجتماعي بشقيه المادي واللامادي، يتسم بالتعقيد يفرض نفسه على الأفراد والجماعات معه، وهو معنى الحضرية عند **لويس ويرث**(17).

II- الحضرية

يشير مصطلح الحضرية للطابع المميز للمجتمع المحلي الحضري والأسلوب الخاص الذي تتسم به طريقة الحياة في المجتمع الحضري، والذي ينتج عن الطبيعة الايكولوجية والاجتماعية والثقافية للمدينة، ولذلك يمكن أن ننظر إلى الحضرية باعتبارها صفة تجريدية للخصائص المميزة للمدينة، التي يكتسبها ساكني الحضر سواء بالميلاد أو عن طريق الهجرة، حسب ما تبين لنا في المعاني السابقة للتحضر .

فيشير مفهوم الحضرية إلى " أنماط الحياة الاجتماعية التي يعتقد أنها مميزة لسكان المناطق الحضرية، و هي تتضمن مستوى عال من تقسيم العمل ونمو الذرائعية في العلاقات الاجتماعية وضعف العلاقات القرابية، ونمو المنظمات الطوعية والتعددية في المعايير، والتحول العلماني وزيادة الصراع الاجتماعي، وتعاظم أهمية وسائل الاتصال الجماهيري"(18).

وهناك من ينظر إلى الحضرية أنها نموذج معين من الثقافة تنشأ عن تركز عدد كبير من السكان، فهي تشير إلى " نماذج الثقافة والتفاعل الاجتماعي " الناتج عن تركز عدد كبير من السكان في مناطق محدودة نسبيا، و تعكس الحضرية تنظيم المجتمع في حدود تقسيم العمل المعقد، و مستويات التكنولوجية المتفوقة والتنقل الاجتماعي السريع، و الاعتماد المتبادل بين أعضائه في أداء الوظائف الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية غير الشخصية(19).

قدم صاحبي التعريفين السابقين الحضرية وخصائصها على أنها الحصيلة النهائية لعملية التحضر، و بالتأكيد هذا ينتج عنه ثقافة فريدة للمدينة، ودائما في إطار حديثنا عن الحضرية وإبراز التغيرات المصاحبة للتحضر .

وتلخصت أفكار **مدرسة شيكاغو** عن الثقافة الحضرية ولخصت في مقالة مشهورة نشرت عام 1938 من قبل **لويس ويرث** بعنوان **" الحضرية كطريقة للحياة "**، وتتمثل الخصائص التي قدمها **ويرث** في ما يلي " تقسيم معقد للعمل يعتمد على بناء مهني يتسم بالتباين، بحيث يشكل أساسا لنسق التدرج الاجتماعي، معدل عال للتنقل (الحراك المكاني الاجتماعي)، الاعتماد الوظيفي والتساند المتبادل بين الناس، اللاشخصية في العلاقات وانقسامية الأدوار الاجتماعية، الاعتماد على أساليب غير مباشرة للضبط الاجتماعي والانحراف المعياري(21).

ومما تجدر الإشارة إليه أن مفهوم الحضرية حظي بدراسة كثير من العلماء باختلاف مدارسهم، و قد تضمنت كتابات كل من " **جورج زيمل – بيترم سوروكين– زمرمان – بارك – سبايك مان** " عرضا لبعض الخصائص للحياة الحضرية باعتبارها أسلوبا خاصا للمعيشة أو لطريقة الحياة، ويرى "**السيد عبد العاطي السيد**" أن معظم هذه التحولات التي قدمها العلماء، أجمعت على التأكيد على الخصائص التالية (22):

- تطوير نسق أكثر تعقيدا لتقسيم العمل يعتمد على بناء مهني يتسم بالتباين، بحيث يشكل أساسا لنسق التدرج الطبقي.
- ارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي والفيزيقي (المكاني).
- الاعتماد الوظيفي والتساند المتبادل بين الأفراد.
- انتشار وسيطرة نسق من العلاقات يتسم بالطابع السطحي وغير الشخصي إلى جانب سيطرة الطابع الانقسامي على الأدوار الاجتماعية.
- الاعتماد على الأساليب غير المباشرة للضبط الاجتماعي .

ووجهت عدة انتقادات إلى صاحب الحضرية كطريقة للحياة يمكن تلخيصها فيما يلي(23):

* حاول أن يعمم النتائج التي توصل إليها من أبحاثه وملاحظاته المستندة أساسا من مدينة **شيكاغو** ، وكان من المناسب والأجدر قبل ذلك أن يجري عدة مقارنات تاريخية بين المجتمعات .

* ذلك أنه حتى في داخل أمريكا أيضا يوجد في مسار المقيمين الحضريين (أهل الحضر)، تنوع في أسلوب الحياة في الأوساط شبه الحضرية، حيث أن كل مدينة تنتج نموذجا للثقافة الفرعية الخاصة المرتبطة بالبناء الاجتماعي.

*إن الكثافة السكانية ليس لها اثر موحد مهما كانت خصائص السكان، على العكس من ذلك فان هذه الآثار تتغير حسب درجة تحكم الجماعات المعنية في مستقبلها وحسب النموذج الثقافي المرجعي لديها .

* أن العلاقات الاجتماعية الثانوية ليست بالضرورة بديلة عن العلاقات الأولية، فكل نوع منها يمكن أن ينمو بصورة متكاملة، والمثال على ذلك العلاقات المعروفة في العائلة الممتدة فإنها في نطاق التحضر يمكن أن تعرف تجديدا في المعنى .

1- التمييز بين الريف والحضر

لقد صدرت العديد من الدراسات التي حاولت حصر مميزات المجتمع الحضري، من أجل فهم المعايير الاجتماعية التي تنظم العلاقات والتي تتحكم في الصلات والتصرفات السلوكية بين أعضاء المنتمين إلى المدينة، لكن هذه الدراسات لم تتفق حول تحديد دقيق لهذه السمات، حيث ركزت على تمييز المجتمع الحضري من خلال مقارنته بالخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع الريفي .

2- استخدام المعيار الواحد في تمييز الريف من الحضر

يقوم هذا الاتجاه على الرجوع إلى محك أو معيار واحد في تمييز المجتمع الريفي من المجتمع الحضري، و قد اتبعت في هذا الصدد عدة طرق منها ما يلي :

أ- **الحجم أو عدد السكان** : يركز أصحاب هذا الاتجاه على حجم المجتمع وعدد سكانه، فالمجتمع الريفي هو ذلك المجتمع الذي يقل عدد أفراده عن عدد معين، والمجتمع الحضري هو ذلك المجتمع الذي يزيد عدد سكانه عن حد معين بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى، ويفترض أصحاب هذا الاتجاه أن كثرة عدد السكان يستتبعه حدوث العديد من المتغيرات مثل استحداث العديد، وهذا المحك هو الذي تأخذ به هيئة الأمم المتحدة، كما تعتمد عليه كثير من دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية " إذ تجعل الرقم الفاصل بين التجمعات السكانية الريفية والحضرية هو 2500 نسمة، حيث إذا زاد عن هذا كان التجمع السكاني حضريا، وإذا قل كان ريفيا(24)."

ولعل الاعتراض الأساسي على هذا الاتجاه يتمثل في أن الخصائص الديموغرافية لا تتضمن الخصائص الاجتماعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان هذا المحك ربما يخدم الأغراض الإحصائية، إلا انه غير مقيد من الناحية الاجتماعية، فمعيار الحجم معيارا نسبيا يختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر .

ب- **المعيار الإداري** : يقوم هذا التصنيف على أساس الوحدات الإدارية داخل الدولة، فالتقسيم الإداري للدولة هو الذي يحدد المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية، و تأخذ جمهورية مصر العربية بهذا الاتجاه إذا " يعتبر التجمع السكاني حضريا وفق المعيار الإداري كل ما هو عاصمة للمحافظة أو عاصمة للمركز، باستثناء المناطق الصحراوية، على أن يكون التجمع السكاني القروي هو ما ليس عاصمة لمحافظة أو مركز من المراكز الإدارية (25). "

ج- **المعيار الضريبي** : إن بعض دول العالم تتخذ من هذا المعيار أساسا للتفرقة بيم المناطق الريفية والمناطق الحضرية، فإذا كانت الضرائب المفروضة خاصة بالإنتاج الزراعي والأراضي الزراعي فقط، صنفت هذه المنطقة على أنها ريفية، أما إذا كانت الضرائب خاصة بالعقارات، أي تلك التي تقع على المباني والمنشآت الصناعية والتجارية صنفت المنطقة على أنها حضرية .

د- **المعيار العمراني** : تتميز المدينة عن الريف بالأبنية الشاهقة والشوارع العريضة والمرافق المختلفة كالأسواق والجسور والفنادق والمدارس والمطاعم والمقاهي ودور السينما والمسارح والأندية والجامعات والمدارس والمعاهد.. ولهذا اعتمد البعض على هذا المعيار، ويبقى هذا المحك هو الآخر غير كاف للتصنيف بين المجتمعات الريفية والحضرية .

هـ- **المعيار المهني:** وأساس التصنيف عدد أنصار هذا الاتجاه هو المهنة التي يمارسها غالبية أعضاء المجتمع، ومن بين رواد هذا الاتجاه المفكر العربي" **ابن خلدون**" الذي أورد فصولا في التمييز بين البدو والحضر وأرجع **ابن خلدون** الفروق بين البدو والحضر فروق في مصادر الإنتاج والمهنة، فحسب رأيه أن البدو يقومون على الزراعة، أما الحضر فهم أهل الصنائع وعمران وجاء بعده بعدة قرون من يؤيد هذا الاتجاه.

ويرى أنصار هذا الاتجاه أي المحدثين منهم أن المناطق الريفية هي المناطق التي يعمل أغلب أفرادها بالزراعة، أما المناطق الحضرية فهي تلك المناطق التي يمتهن أغلب سكانها مهنا أخرى غير الصيد والزراعة، وتعتبر ايطاليا من بين الدول التي تعمل بهذا الاتجاه.

ومن شأن هذا الاتجاه أن يخرج العديد من المجتمعات من الإطار الريفي إلى الإطار الحضري مثل القرى السياحية أو الصناعية، كذلك فان العمل الزراعي قد يمارس بأساليب حديثة من خلال استخدام التكنولوجيا.

3- **استخدام مركب السمات في التمييز بين الريف والحضر**

نظرا لفشل أنصار المعيار الواحد أو المحك الواحد في التمييز بين الريف والحضر، ونظرا لخصوصية المجتمع الريفي والمجتمع الحضري والتي تجعل من الصعب الارتكاز على عامل واحد من أجل التمييز، فحجم الوحدة التي يعيش فيها السكان أو تعدادهم أو نشاطهم المهني، أو تقسيم إداري معين هي محكات غير كافية، ولهذا جاء أنصار الاتجاه الاجتماعي الذين يرون أن المعيار الحقيقي في التمييز بين الريف والحضر هو شكل العلاقات، فالعبرة ليست في عدد السكان ولكن بنوعية العلاقات الإنسانية التي تميز الحياة الحضرية عن الريفية، وكذلك نماذج الجماعات المنتشرة ونوعية المعايير التي تنظم سلوك الناس وأنماط الضبط السائدة داخل المجتمع، ولذلك لجأ بعض الباحثين إلى استخدام عدة معايير أو ما يعرف بمركب السمات.

ومن أقدم المحاولات التي بذلت لتحديد خصائص المجتمع الحضري عن طريق مقارنته بالمجتمع الريفي محاولة كل من **"سور وكين"** و**"كارل زيمرمان"**، وقد ميزا بين الريف والحضر وفقا للأسس التالية(26):

- الاختلافات المهنية
- الاختلافات البيئية
- حجم المجتمع
- كثافة السكان
- تجانس السكان أو عدم تجانسهم نفسيا واجتماعيا وثقافيا ولغويا وكذلك من ناحية المعتقدات وأنماط السلوك، درجة الحراك الاجتماعي، معدلات الهجرة، شكل التباين الاجتماعي، أنساق التفاعل الاجتماعي.

وتتلخص محاولة **سور وكين** و **كارل زيمرمان** في نظرتهما إلى " المهنة " على أنها المحك الأساسي بين نموذجي المجتمع من فروق واختلافات(27).

كما طور " **راد فيلد** " ثنائية تقابل بين مجتمع شعبي أو قروي وآخر حضري، فالمجتمع الشعبي أو القروي كما يقول :" مجتمع صغير، منعزل، أمي، متجانس يربط بين أعضائه إحساس قوي بالتضامن ... والسلوك فيه تقليدي وتلقائي وشخصي، وفي هذا المجتمع يطغى كل ما هو مقدس على كل ما هو علماني، كما أن الاقتصاد يعتمد على المكانة أكثر من اعتماده على السوق(28)."

وفي نفس السياق كانت نظرية « **ويرث** " الذي يرى أن المدينة تتميز عن الريف بعدة خصائص وضعها في ما يلي:(29)

الحجم الكبير للسكان، شدة الكثافة، النمو المصحوب بظهور نظام علماني وانهيار المعيار الأخلاقي، اللاتجانس، شيوع الضوابط الاجتماعية الرسمية، سيادة الضوابط الرسمية .

ولكن حتى أعمال هذا الاتجاه (المحكات المتعددة) لم تسلم من النقد وخاصة " **راد فيلد** " و" **ويرث** " فقد تم نقد هذه الأعمال من طرف الأنتربولوجي " **لويس أوسكار**"(30).

4- المتصل الريفي الحضري ودراسة الفروق الريفية الحضرية

نظرا للنقص الواضح الذي ميز أعمال نظرية الثنائيات الريفية الحضرية، والتي لم تنجح في تقديم نظرية شمولية تفسر الفروق الريفية الحضرية، وأصل بعض العلماء جهودا أخرى مغايرة لتطوير نظرية أكثر كفاءة من النظريات السابقة، وبرزت نظرية المتصل الريفي الحضري .

ويذهب أصحاب هذه النظرية إلى وجود نوع من التدرج القائم من المجتمعات في درجة التريف والتحضر، حيث يصبح من السهل بعد ذلك تصنيف أي مجتمع على نقطة من هذا المتصل، فهناك تدرج واضح يبدأ من القرية الصغيرة إلى الكبرى ثم المدينة الصغيرة فالمدينة الكبيرة ثم المجتمع المسيطر، فتصنيف الريف ثم الحضر يتم وفقا للفروق الكمية في السمات المميزة للريفية والحضرية، وتستند فكرة " المتصل الريفي – الحضري " من الناحية النظرية إلى افتراضين أساسين الأول هو أن المجتمعات المحلية تندرج بشكل مستمر من الريفية والحضرية، وفقا لعدد من الخصائص، والثاني أن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات أو فروق متسقة في أنماط السلوك (31).

ومع أن أصحاب فكرة المتصل الريفي - الحضري لم يحصروا تلك الفروق المتسقة التي تحدث في أنماط السلوك والمصاحبة للتدرج المستمر في بعض المجتمعات، إلا أن علماء الاجتماع الحضري وضحوها كما يلي : (32)

- البناء المهني
- التدرج الاجتماعي
- الحراك الاجتماعي
- المشاركة في التنظيمات الطوعية
- العزلة السكنية

- التساند الوظيفي
- العلاقات الاجتماعية

ومع هذا فان أصحاب نظرية المتصل الريفي – الحضري، وعلى الرغم من أنهم تغلبوا على بعض المشكلات القياسية التي واجهت استخدام المعيار الواحد أو مركب السمات، فان أهم الانتقادات التي وجهت إلى جميع الدراسات، سواء منها ما استخدم المعيار الواحد أو المعايير المتعددة، إن هذه الفروق التي تميز الحياة في الريف عن الحياة في الحضر يمكن أن تختلف من ثقافة إلى أخرى .

ثالثا : خصائص الحياة الحضرية

لم تستقر الآراء بين العلماء في مجال علم الاجتماع الحضري حول العناصر الاجتماعية التي تميز المجتمع الحضري عن غيره، وهناك عدة عناصر لذلك أهمها (33):

I- اللاتجانس أو التغاير الاجتماعي :من ابرز مميزات المجتمع الحضري عدم التجانس النسبي، فالمجتمع الحضري يضم في جعبته الكثير من الفئات السكانية المختلفة والانتماءات والخلفيات القومية والطائفية والاقتصادية ... وهذا ما ينعكس بصورة واضحة على سلوك الأفراد، فنجد أن هذا النمط من الحياة يشجع ويؤكد الفروق الفردية، وكل هذا يجعل المدينة موطنا للتغاير واللاتجانس، فتصبح كبوتقة تختلط فيها الأجناس والثقافات المتغايرة، ويتحقق تكامل المجتمع من خلال ما يطوره هذا الاختلاف والتغاير من تضامن بين الأفراد، يكون على أن هذا الاختلاف والتغاير من تضامن بين الأفراد على أساس نفعهم لبعضهم البعض، وليس على أساس تماثلهم وتشابههم .

II- الطابع الثانوي للعلاقات الاجتماعية وسيطرة الضبط الرسمي :إن أهم ما أوجده اتساع حجم المدينة هو التحول الحاصل في العلاقات الأولية وسيطرة الضبط الرسمي محل الضبط الثانوي للأسرة، و ذلك نتيجة لاحتكاك سكان الحضر في حياتهم اليومية بحلقات من المؤسسات والأشخاص لقضاء حاجاتهم، وذلك على نحو ما هو حادث في المكاتب والنوادي والجامعات، وارتباط الإنسان الحضري بالآخرين يكون على أساس نشاطهم وأدوارهم أو ما يقومون به من وظائف، وهذه الجماعات تختلف عن الجماعات الأولية، والتي تميز المجتمعات الريفية والذي يكون التفاعل بين أعضائها بشكل مباشر، وما تقوم به هذه الجماعات من ضبط لسلوك أفرادها، وذلك على النقيض مما هو موجود في المجتمع الحضري، الذي يمارس الضبط من خلال جماعات ثانوية مثل الشرطة، المحاكم ...

وفي هذه الحالة تفقد الأعراف والتقاليد الشعبية إلى حد ما تأثيرها كموجهات للسلوك، ولكن رغم سيطرة علاقات الجماعة الثانوية في المدينة، إلا أن هذا لا ينفي القول بان مجتمع المدينة في ذات الوقت عبارة عن مجموعة من الجماعات الأولية المتداخلة التي تمارس قدرا لا يستهان به من ضبط السلوك .

III- التنقل والحراك الاجتماعي : من بين الخصائص التي ركز عليها علماء الاجتماع الحضري في وصف خصائص الحياة الحضرية والحراك الاجتماعي، إذ يوجد في مجتمع المدينة أهم المنظمات الاجتماعية التي

تعتبر وسائل للحراك الرأسي كالمؤسسات الدينية والقيادات العسكرية والبرلمانات والجامعات التي يستطيع الفرد من خلالها صعود السلم الاجتماعي الحضري، إضافة إلى الحراك الاجتماعي لأعلى وأسفل في معدلات الدخل التي ترتفع وتنخفض، و الحراك الأفقي كالانتقال من جماعة أسرية إلى أخرى فيما يخص الزواج والطلاق... بالإضافة إلى وجود الانتقال من منطقة إلى أخرى ومن عمل إلى آخر والانتقال من مكان إقامة إلى مكان آخر .

IV- الفردية : تشجع الحياة الحضرية وباستمرار تأكيد روح الفردية، وذلك كنتيجة حتمية للتزايد الهائل للسكان والتوسع الكبير للجموع البشرية، بالإضافة إلى الطابع الثانوي والطوعي للروابط الحضرية، وسهولة التنقل و الحراك الاجتماعي، وتعارض المصالح وتعدد هذه العوامل من شأنها أن تؤثر على الفرد حيث يصبح هو المسؤول الوحيد عن قراراته وأفعاله وسلوكه، وبالمقابل تتلاشى روح الجماعة وتتهاوى القيم المشجعة على ذلك من تماسك وتعاون في خضم الروابط والمنظمات الكبرى في المدينة .

V- سطحية العلاقات والروابط الاجتماعية: إن الروابط بين السكان تتميز بالسطحية، وان هذه الخاصية ترتبط ارتباطا وثيقا بنمو وتباين السكان، ويترتب على ذلك سيطرة الضبط الاجتماعي وظهور وسائل الاتصال بين الجماهير .

VI- التخصص: تكشف الدراسات الحضرية المتنوعة على وجود تأكيد واضح على التخصص باعتباره سمة من سمات الحياة الحضرية في المدن، فالحياة في المدن تعتمد على التخصص بصفة بارزة، وهذا مرده إلى كثافة السكان واختلافهم، و ينتج معه اختلافات في الحاجات من خدمات وسلع وأكل وغذاء .. كما أن الكثافة السكانية تفرض وجود نوع من التخصص لتلبية المطالب المتزايدة، والتخصص يفرض تنظيم اجتماعي معقد لتقسيم العمل ووجود تخصصات متنوعة في مختلف المهن في مجال الخدمات والإنتاج .

VII- الارتباط على أساس المصالح : إن خاصية الترابط على أساس المصالح أكثر وضوحا في المدينة عنها في المجتمع الريفي، ويبدو هذا في علاقة الإنسان بغيره من المجتمع، فالبرغم من أن سكان المدينة يسكنون بجوار بعضهم البعض، إلا أن حياتهم قائمة على أساس ارتباط كل منهم بالآخر، على أساس المصالح، ويبدو ذلك في العلاقات الاجتماعية مع الأصدقاء والالتحاق بالنوادي أو جمعيات خيرية ... من أشكال التنظيمات الاجتماعية المتميزة للمدينة .

يستطيع ساكن الحضر أن يحدد دائما آخرين لهم نفس المصلحة، ولهذا نجد معظم الجماعات في المجتمع الحضري تستند أساسا على المصالح المتخصصة، نجد من بينها القوميات والنوادي، وأصبحت مصلحة الفرد ترتبط بمصالح جماعة معنية، كما أن الروابط تكون اختيارية وطوعية سواء على مستوى المهنة أو الهواية أو على مستوى الموطن الأصلي أو الديانة أو على مستوى السن والسلالة، و لهذا نجد في المجتمع الحضري كيانات مختلفة إدارية، سياسية، جغرافية تفتقر دائما إلى الولاء والانتماء(34).

تعبر الخصائص السالفة الذكر عن واقع غريب من المجتمعات العربية، ومن ثم فان هذه الخصائص تنطبق على واقع المدن الغربية والذي ميز نشأتها ونموها وبناءها الاجتماعي فهي (المدن الغربية) نتاج لنظام اقتصادي واجتماعي وفكري وحتى تاريخي .

إن مثل هذه الظروف التي ساهمت في بروز خصائص بعينها للحياة الاجتماعية الحضرية في الغرب (أمريكا، أوروبا) لا تنطبق على واقع المجتمع العربي، ولهذا فان دراسة المدن العربية في حاجة أكثر للتوصل إلى بناء نماذج نظرية علمية تساعد في دراسة وفهم المجتمع العربي، وفي إعطاء تفسير للظواهر الاجتماعية ومنها ظاهرتي : التحضر والحضرية .

رابعا : مشكلات المجتمع الحضري

تختلف هذه المشكلات من بيئة إلى أخرى ومن دولة إلى دولة، وهذا راجع إلى ظروف البيئة الاجتماعية والقيم التي تسودها والعوامل المختلفة والمؤثرة فيها، هي التي تحدد نوع المشكلات التي تسود بيئة معينة دون غيرها، وبناءا على هذا فان خصوصية المجتمع الحضري تفرض بعض المشكلات أهمها(35) :

1- تفكك المجتمع الحضري

إن التحضر يؤدي عادة إلى ضعف في العلاقات بين المجتمع، فنجد أن الأفراد داخل العمارة الواحدة مثلا قد تمر عليهم سنوات دون أن يعرف الجار جاره، وهذا عكس ما نجده في المجتمع الريفي من اتحاد الأفراد.

ويرى بعض الاجتماعيين أن التفكك الحاصل في المجتمعات الحضرية يؤدي إلى ضعف الضبط الاجتماعي، فتقل بذلك سلطة المجتمع على أفراده، ويصبح الإنسان داخل المجتمع الحضري لا يراعي العادات و التقاليد و لا يضع اعتبار للآخرين مما يؤدي إلى ظهور مشكلات مختلفة مثل تشرد الأحداث والبغاء وشرب الخمر وغيرها...

2- الفقر

يرجع الفقر في المدينة إلى ضعف التكافل داخل المجتمع، حيث يقل ترابط المجتمع والأسرة، وتقل أيضا مسؤولية الأفراد عن أقاربهم، مما يؤدي إلى وجود فئة من الناس لا مورد لها إلا سؤال الآخرين، كما أن انشغال الناس في المدينة بأنفسهم يؤدي إلى تفشي ظاهرة الفردية وعدم معرفة الناس لبعضهم البعض مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة التسول .

3- مشكلة محو الأمية

لعل من أهم المشكلات التي يواجهها المجتمع الحضري هي مشكلة محو الأمية، التي أصبحت محاربتها جد ضرورية في عصر العلم والتكنولوجيا، إذا أصبحت الحاجة ملحة إلى المعرفة والثقافة واكتساب المهارات المختلفة، حتى يتكيف الإنسان مع التطورات المجتمعية الحاصلة، وتعتبر مشكلة محو الأمية من أهم المشكلات في الواقع الاجتماعي في كل دولة نامية من دول العالم الثالث .

وقد أثبتت دراسات علوم التنمية والتربية والاقتصاد التربوي أن رأس المال البشري والأيدي العاملة المدربة مطلوبة، وأن الإنسان المثقف هو أعلى إنتاجية من غير المثقف، كما أن الأمم التي اهتمت بتثقيف أبنائها من الكبار كان عائد التنمية الاقتصادية لديها أكبر(36) .

ومن أجل مواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فان الدول العربية تعمل جاهدة للتقليل من نسبة الأمية في بلدها، ومن أمثلة ذلك نجد أن الجزائر أولت اهتمام متزايد بهذه المشكلة، حيث أنشأت في الآونة الأخيرة ما يسمى " بالديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار " وذلك بالتنسيق مع مختلف الجمعيات الوطنية مثل " جمعية اقرأ الوطنية " التي تعمل على تعميم التعليم في مختلف الفئات العمرية .

خامسا : بعض خصائص الحياة الحضرية والتحضر في المجتمع الجزائري

كانت الجزائر في عهد ما قبل الاستعمار تعتبر مجتمعا جماعيا تتوفر فيه علاقات عائلية أو قبلية، و كان الاقتصاد و لاسيما في الوسط الريفي يقوم بصفة خاصة على إنتاج الحاجات بالنسبة للجماعة الاجتماعية القائمة (القبيلة أو العشيرة) التي تجد في تحقيق عيشها مما تنتجه بيدها، ومن ثم لم يكن المجتمع في أزمة بل كان في توازن على أن هذا التوازن لم يكن إلا نسبيا(37)، فقد وقع من المتغيرات والتقلبات البنيوية ما هز المجتمع وزعزعته، إن التقلبات الكثيرة التي انتابت المجتمع الريفي التقليدي منذ بداية القرن العشرين، أخلت بالتوازن النسبي الذي كان قائما بين الإنسان والطبيعة، وأساءت إلى المعيشة البشرية وحتى الحيوانية وأدخلت على المجموعة عناصر جديدة غيرت شكلها .

إن هذه السياسة الاستعمارية أنتجت وضعا اجتماعيا يمثل حالة نموذجية لمخطط استعماري متكامل لنقل شعب ذي تقاليد حضارية عريقة إلى وضع شبه بدائي تمهيدا لإخضاعه وإبادته(38)، فوقع تفكيك للبنى العائلية أو القبلية وتغيير بعيد المدى في عادات السكان، ولاسيما الريفيين منهم وفي نمط معيشتهم، حيث تحطم نمط الإنتاج الرعوي الذي كان يجمع أفراد العائلة أو القبيلة في وحدة واحدة، و الذي كان- النمط الإنتاجي- يحقق لهم العيش والاستقرار، و قامت مقامه شيئا فشيئا أنظمة زراعية من النوع الخفيف الواسع التي لا تؤتي إلا القليل من الفائض الغذائي، فأصبح التعلق بالأرض مهدد الأركان، وبدأت ظاهرة النزوح من الريف محدثة عدم الاستقرار الاجتماعي ومكونة لبداية ما قد يسمى بهامشية السكان النازحين، وتحولت فجأة أزمة الأرياف إلى أزمة المدن، إنها أزمة البنى الحضرية (السكن، التسيير، التموين، أوقات الفراغ) التي تخضع لصعوبة متعاظمة من زحمة السكان الجدد، إنها كذلك أزمة المدينة الهشة .

وكان للاستعمار أسوأ الآثار على سكان الريف بالخصوص لعزلتهم وهامشيتهم، ومن آثاره تمزيق الأملاك الزراعية العائلية وتحطيم نظام إنتاج المواد الغذائية مما جر تعميم الفقر والأزمة الغذائية، ونشأت من ذلك كله من تمييز مختلف للمجموعات الاجتماعية، فوارق اقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة الخطورة، وهكذا أخذ المجتمع الجزائري التقليدي من جراء التغيرات البنيوية المتعددة يتحول شيئا فشيئا إلى مجتمع متغاير الصفات سواء في الميدان الاجتماعي أو الاقتصادي العام أو في مجال العلاقات

السلوكية للسكان، و أن هذا التغاير لا يبدو بصورة أوضح في ذلك الوسط الريفي الذي تغير وأصبح يعرف مجموعة من الأنماط العائلية الزواجية ذات الطابع الحضري .

إن التطور التاريخي لنمط الحياة الاجتماعية في الجزائر خلق تقلبات كثيرة في بنية المجتمع الجزائري مجتمع شديد التنوع، وكثير التناقضات، حيث جعلت واقع المجتمع الجزائري يتسم بازدواج نمط الحياة التقليدي والحضري، الأول يظهر في تقديس الحياة القديمة والآخر يظهر في التطلع إلى الحياة العصرية، و لكن ليست الحياة الحضرية بل تقليدية إلى وجه كبير بحيث أن البلد تقليدي أساسا مع وجود دائم لتجمعات سكنية مدنية.

لقد بدأت المنطقة الريفية بعد الاستقلال تعرف التغيرات الاجتماعية التربوية والاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية المهنية، كما أن هذه المنطقة الريفية هي التي يوجد فيها البناء الاجتماعي العائلي التقليدي، وهي أكثر ثباتا في الوقت الحاضر، وتغيرات هذا البناء ليست داخلية للجماعة الاجتماعية العائلية، التي تحتفظ بنفس النسق للمراجع الاجتماعية، لكنها للجماعة بمفاهيم التربية المدرسية للأطفال والعمل المأجور في ميدان عصري للرجال، وبإدخال باستمرار فوائد عصرية في الوسط الاجتماعي العائلي (ماء، غاز، كهرباء)، كذلك الجماعة الاجتماعية لهذه المنطقة وفية لنسق القيم التقليدية ومرتبطة دائما بالبناء التقليدي، لكن عناصر خارجية قوية وايجابية بدأت تقتحم النظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام المعرفي (القضائي) لهذا البناء الاجتماعي العائلي .

إن المنطقة الحضرية المتكونة من مدن صغيرة ومتوسطة وكبيرة وباستثناء المدن الصغيرة التي تدخل في منطقة شبه حضرية، والمنطقة الحضرية كما تشير التقديرات إلى أن نسبة التحضر بلغت 55 % عام 1994 بعد ما كانت تمثل 30% عام 1960، و لذلك يمكن القول أن المجتمع الجزائري من الناحية السوسيولوجية لا زال يعتبر مجتمعا ريفيا، أو نصف متحضر، أو حديث التحضر، وذلك لان تقريبا نصف السكان لا زالوا يقيمون في المناطق الريفية، وأن النصف الآخر من السكان المقيمين في المدن معظمهم من أصول اجتماعية ريفية، وتحضرهم حديث لا يتعدى عمر الجيل الواحد في أعظم الحالات (39).

إن هذه الحقيقة بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع الحضري على المستوى السوسيولوجي لفهم ومعالجة الظواهر الحضرية والأنظمة الحضرية (نظام الزواج – العائلة)، حيث نجد النظام العائلي والبناء الاجتماعي، يعرف أكثر تثقيفا ولكن بدون أن يرفض نسق المراجع الاجتماعية ونسق القيم التقليدية .

بالإضافة إلى ما تقدم نجد القرية والمدينة ترتبطان بشبكة من العلاقات الاجتماعية ريفية حضرية، وقد عملت مراكز الأسواق على استقرار علاقات القرية بالمدينة، كما أن التحرك على الصعيد المكاني ينحصر في انتقال مركز الثقل في الجزائر من الأرياف نحو المدن التي يعيش فيها أكثر من نصف السكان، و قد تجرد أهل الريف بأمواج هائلة متتالية من طابعهم الريفي، وينبغي في نفس الوقت الذي يجري فيه

تحضر الريف التقليدي، أن نلاحظ عملية ترييف المدينة ، وذلك بإضفاء الطابع الريفي التقليدي على المدينة، حيث أن مساكن المدن تنتشر بعيدا عن مركز المدينة حتى تصل إلى قلب الريف، و لا يمكن تخطيط حدودها بشكل قاطع على الخريطة، وهناك أقاليم ظلت ريفية بأكملها حتى وقتنا هذا، وينمو في هذه المناطق نمط من الحياة يعد ريفيا نسبيا، إن لم يكن ريفيا خالصا، وهكذا فان الصراع بين ما هو تقليدي وما هو حديث، يحسم غالبا لصالح الطرف الأول أي التقليدي، فأبناء ثقافة المجتمع الجزائري لم يتخلواُ عن أساليبهم الريفية على الرغم من تحولهم إلى حياة المدينة، واشتغالهم بالوظائف الحكومية وانفتاحهم على العالم الخارجي، والسبب في ذلك يعود إلى سيطرة القدرة الاستعمارية على المجتمع الجزائري، ودماره العميق جعله يميل إلى الانطواء على بقايا معدات نظام المراجع الاجتماعية الثقافية المعروفة قبل الاستعمار، لأنها تمثل الأصل في نظر الفرد الجزائري لا يمكن التخلي عنها، والإنكار التام للعلاقات الاجتماعية المميزة للنظام الجزائري وخاصة في المجتمع الريفي الذي يكون فيه التغير بطيئا(40).

وعلى الرغم من قبول المجتمع الكثير من التغيرات المادية التكنولوجية الحديثة، معنى ذلك أن التغير يمكن أن يصيب الجانب المادي من الثقافة بينما أسرع منه في الجوانب اللامادية، مما يؤدي إلى حدوث التخلف الثقافي من جهة، ومن جهة أخرى فان الثقافة التقليدية للمجتمع مستمرة في التجلي بطريقة أو بأخرى لكنها تبقى هامشية في الوظائف الاجتماعية الاقتصادية والتربوية الحديثة .

خاتمة: يعتبر التحضر نتيجة وعملية من عمليات التغير الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي الذي يتضمن تغيرا في القيم والاتجاهات والسلوك، والتكيف مع الحياة المجتمعية الحديثة، فهو صورة متميزة للمجتمع الإنساني التي تسود فيها قوى متكاملة اجتماعية واقتصادية وثقافية ويتم من خلالها اكتساب الأفراد سمات اجتماعية معينة، كما يترك حالة من التحول في نمط الحياة خاصة بعدما تحولوا من نمط معيشي تقليدي إلى آخر قائم على الوظيفة والخدمات، لكن يبدو أن التحضر قد مس مجموعة من المجالات الحياتية، وأدى إلى تغيرات في النظم الاجتماعية، خاصة الأسرة، فلقد بات واضحا أن التحضر أدى بالأسرة إلى حالة من عدم التوازن والاستقرار في وظائفها وبنائها وأدوارها، بتغيرها يتغير للمجتمع.

الهوامش:

1. **محمد بومخلوف** : التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة – الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية التحضر – الجزائر، دار الأمة، 2001، ص71.
2. **إبراهيم الموسوي** : المدينة الإسلامية في ضوء علم الاجتماع الحضري مقال بالانترنت : www.darislam.com 2008/08/22، 14:00.
3. **محمد بومخلوف** : المرجع السابق، ص 74 .
4. **محمد عاطف غيث** : علم الاجتماع الحضري – مدخل نظري -، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1998، ص37 .
5. **محمد بومخلوف** : المرجع السابق، ص 75 .
6. **محمد بومخلوف** : المرجع نفسه، ص 76.
7. **إبراهيم الموسوي** : المرجع السابق، ص75 .

8. **محمد بومخلوف** : المرجع السابق، ص 81.
9. **مصلح الصالح** : النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية، عمان، مؤسسة الوراق، 2000، ص 175 .
10. **تأليف نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع**: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ب ت ، ص 497 .
11. **السيد عبد العاطي السيد** : علم الاجتماع الحضري، الازاريطة، دار المعرفة الجامعية، 2001، ج1، ص 74 .
12. **سميرة أحمد السيد** : مصطلحات علم الاجتماع، السعودية، مكتبة الشقري ، 1997، ص 179 .
13. **إحسان محمد الحسن :** موسوعة علم الاجتماع، بيروت، الدار العربية للموسوعات ، ط1، 1999، ص 555 .
14. **فوزي رضوان العربي** : أنماط التجمعات في الوطن العربي، في كتاب، دراسات في المجتمع العربي، اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، 1985، ص 137- 138 .
15. **عبد المنعم شوقي** : مجتمع المدينة – الاجتماع الحضري – بيروت، دار النهضة العربية، ط07، 1981، ص 23 .
16. **محمد بومخلوف**: المرجع السابق ، ص 25 .
17. **محمد بومخلوف** : المرجع نفسه، ص 27 .
18. **جوردن مارشال** : موسوعة علم الاجتماع، ترجمة : أحمد زايد وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2000، مجلد2، ص 653 .
19. **تأليف نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع**: المرجع السابق ، ص 498 .
20. **حميد خروف وآخرون** : الإشكاليات النظرية والواقع - مجتمع المدينة نموذجا- سلسلة علم الاجتماع، قسنطينة، منشورات جامعة منتوري، 1999، ص 65- 66 .
21. **تأليف نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع**: المرجع السابق، ص 498-499 .
22. **السيد عبد العاطي السيد** : المرجع السابق، ص 96 .
23. **محمد بومخلوف** : المرجع السابق، ص 30-31 .
24. **عبد القادر القصير** : الهجرة من الريف إلى المدن، دراسة ميدانية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص 34 .
25. **عبد القادر القصير** : المرجع نفسه، ص 35 .
26. **هالة منصور** : محاضرات في موضوع علم الاجتماع الحضري ، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 120 -121 .
27. **السيد عبد العاطي السيد** : المرجع السابق، ص 68-70 .
28. **عبد القادر القصير** : المرجع السابق، ص 39 .
29. **محمد الجوهري** : دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، ص 195 196 .
30. **السيد عبد العاطي السيد** : المرجع السابق، ص 80-82 .
31. **محمد الجوهري** : المرجع السابق، ص 209 .
32. **هالة منصور** : المرجع السابق، ص 136 .
33. **بويعلي وسيلة** : زواج الأقارب في المجتمع الحضري وانعكاساته على الأسرة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير علم الاجتماع العائلي، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع، إشراف : زمام نور الدين، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2004-2005، ص 32-33.
34. **بويعلي وسيلة** : نفس المرجع، ص 34 .

35. **محمد عبد الفتاح محمد** : الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للكومبيوتر والنشر والتوزيع، ط02، 1996، ص 125 .

36. **قباري محمد إسماعيل** : علم الاجتماع الحضري، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ص 443

37. **محمد مختار بوراكي**: السلطة الأبوية في العائلة الجزائرية وحركة التغير الاجتماعي، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1987، ص 59-67 .

38. **محمد بومخلوف** : المرجع السابق، ص 124 .

39. **محمد بومخلوف** : المرجع نفسه، ص 121.

40. **محمد بومخلوف** : المرجع نفسه، ص 122.